

أشغال مجلس الحكومة  
الجمعة 14 من صفر 1434  
موافق 28 دجنبر 2012

## تصريح صحفي

صادق مجلس الحكومة يوم الجمعة 28 دجنبر 2012 خلال اجتماع ترأسه رئيس الحكومة السيد عبد الإله ابن كيران على مشروع مرسوم يتعلق بالصفقات العمومية وكذا على مقترح تعيينات في المناصب العليا.

وقد تدارس مجلس الحكومة، في مستهل الاجتماع وصادق على مشروع مرسوم رقم 349-12-2 يتعلق بالصفقات العمومية.

وينخرط هذا المشروع في إطار المقاربة التي تعتمدها الحكومة من أجل تحديث المساطر وتدعيم الشفافية والفعالية في إبرام ومراقبة وتدبير الطلبات العمومية وذلك من خلال إعادة تكييف المنظومة القانونية والتقنية المؤطرة لهاته الطلبات مع التطورات التي شهدتها عالم الأعمال والتزامات المغرب في إطار الاتفاقيات الدولية.

ويهدف هذا المشروع إلى تدعيم وحدة الأنظمة المؤطرة للصفقات العمومية للدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية ومجموعاتها، كما تم اعتماد بوابة صفقات الدولة كبوابة وطنية وموحدة بالنسبة لجميع الطلبات العمومية.

ويروم المشروع تبسيط وتوضيح المساطر من قبيل تبسيط الملف الإداري للمتنافسين وحذف آليات القرعة لتحديد ممثلي صاحب المشروع في لجن طلب العروض وكذا تحديد تركيبة اللجان المكلفة بتقييم العروض.

كما يتوخى المشروع تحسين مناخ الأعمال والمنافسة من خلال تقوية مساطر المنافسة والمساواة في ولوج المنافسين إلى الطلبات العمومية وكذا تدعيم الشفافية وأخلاقيات تدبير الطلبات العمومية عن طريق تأكيد منع وجود تعارض المصالح في مجال الصفقات العمومية ونشر المبلغ التقديري للصفقة المعد من طرف صاحب المشروع في إعلان طلب المناقصة وتحديد محتوى تقرير افتتاح الصفقات وأسقف الصفقات المعنية.

ويصب المشروع في منحى ترسيخ تكنولوجيا الإعلام والتواصل كتوجه لعصرنة تدبير الطلبات العمومية وكذا تحسين الضمانات الممنوحة للمتنافسين وآليات تقديم الطعون بإتاحة الإمكانية للمتنافسين لتقديم طعونهم وشكاياتهم أمام لجنة الصفقات بشكل مباشر دون اللجوء إلى صاحب المشروع أو إلى الوزير المعني، وإنشاء أجل أقصاه ثلاثين يوما للرد على شكايات المنافسين من طرف الوزير المعني أو وزير الداخلية أو رئيس الجهاز التداولي للمؤسسة العمومية بحسب الحالة. ويهدف في نفس الوقت إلى الأخذ بعين الاعتبار حماية البيئة والتنمية المستدامة والنجاعة الطاقية لحسن تدبير الطلبات العمومية.

كما صادق المجلس في ختام أشغاله على مقترح تعيينات في مناصب عليا، طبقاً لأحكام الفصل 92 من الدستور، همت 17 مهندسا عاما في وزارة الصحة ووزارة الاتصال ومعهد باستور.